الأمم المتحدة

A/62/L.10

الجمعية العامة

Distr.: Limited
2 November 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

باكستان*: مشروع قرار

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقراراتها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٢٩/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

051107 051107 07-57819 (A)

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١]، بما فيها الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مبالغة في تأكيد أهمية دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، وكذلك الحاجة إلى دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان، عن طريق تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة[٢]،

وإذ تؤكد الحاجة إلى أن يفي المجتمع الدولي تماما بشتى التزاماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام الموحد الخامس[٣]؛

٢ - **تؤكد من جديد دعمها الكامل** لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٤]؛

٣ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وبالدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٤ - **تؤكد من جديد** العزم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل في أفريقيا ورعاية المصابين بها، بهدف كفالة بناء جيل لا يعاني منها والعمل قدر الإمكان على بلوغ هدف حصول الجميع على علاج لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في البلدان الأفريقية بحلول عام ٢٠١٠، وتشجيع الشركات الصيدلانية على جعل العقاقير، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، ميسورة التكلفة ويمكن الحصول عليها في أفريقيا، وكفالة زيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، على شكل منح حيثما أمكن ذلك، لمكافحة الملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى في أفريقيا، وذلك بتعزيز النظم الصحية؛

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) A/61/203.

(٤) A/57/304، المرفق.

٥ - **تؤكد من جديد دعمها الكامل** لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١[٥]، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمدته الجمعية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦[٦]؛

أولا
الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

٦ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تعمل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، على مواصلة جهودها في هذا الصدد عن طريق إرساء وتعزيز مؤسسات الحكم وتهيئة بيئة مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة ولاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

٧ - **ترحب أيضا** بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة إنجاز عملية استعراض الأقران في عدد من البلدان، وترحب كذلك بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي تسفر عنها تلك الاستعراضات، وتدعو في هذا الصدد الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية إلى النظر في الانضمام إليها، وتدعو كذلك إلى تعزيز فعاليتها؛

٨ - **ترحب كذلك** بالجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة عند تنفيذ الشراكة الجديدة، وتعرب عن تقديرها لتلك الجهود؛

٩ - **تؤكد** أن منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء الصراع مسائل أساسية من أجل تحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب، في هذا الصدد، بما تقدمه الأمم المتحدة والشركاء في التنمية من تعاون ودعم إلى المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

---

(٥) القرار دإ - ٢/٢٦، المرفق.

(٦) القرار ٢٦٢/٦٠، المرفق.

١٠ - **تقر** بضرورة أن تواصل البلدان الأفريقية، وفقا لاستراتيجياتها وأولوياتها الوطنية، تنسيق جميع أشكال المساعدة الخارجية بغية إدماج تلك المساعدة بفعالية في عملياتها الإنمائية؛

١١ - **تشجع** البلدان الأفريقية على الإسراع في بلوغ هدف الأمن الغذائي في أفريقيا وتؤكد من جديد في هذا السياق دعمها لنتائج اجتماع ما بعد أبوجا لمتابعة مؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي، المعقود في إثيوبيا في أيار/مايو ٢٠٠٧؛

١٢ - **تقر أيضا** بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم الضروري إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية تعزيزا لقدرتها؛

١٣ - **تدعم** الجهود التي يبذلها حاليا الاتحاد الأفريقي لتحسين التنسيق فيما بين أمانة الشراكة الجديدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأفريقية؛

١٤ - **تشجع** إنشاء آليات مؤسسية وطنية من أجل تعزيز الطابع الداخلي لأولويات وأهداف الشراكة الجديدة وإدماج تلك الأولويات والأهداف في السياسات والبرامج الوطنية؛

١٥ - **تشدد** على أن التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة يتوقف على تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية لنمو أفريقيا وتنميتها؛

١٦ - **تشجع** البلدان الأفريقية على مواصلة توعية الجمهور بالشراكة الجديدة وببرامجها والتزامها بهما بطرق منها اتباع استراتيجيات فعالة وشاملة في مجالي الاتصالات والدعوة؛

ثانيا
استجابة المجتمع الدولي

١٧ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

١٨ - **ترحب أيضا** بشتى المبادرات المهمة التي قام بها في السنوات الأخيرة الشركاء في تنمية أفريقيا، وتشدد على ضرورة تنفيذها بصورة فعالة؛

١٩ - **ترحب** بإعلان الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية المبرم خلال مؤتمر القمة الآسيوي - الأفريقي الثاني المعقود في باندونغ، إندونيسيا في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

بالتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين (اليوبيل الذهبي) للمؤتمر الآسيوي – الأفريقي المعقود في عام ١٩٥٥، وتدعم تنفيذ الإعلان الذي يهدف إلى إقامة علاقات تعاونية وشاملة بين آسيا وأفريقيا وتعزيزها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية؛

٢٠- **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في دعم الجهود الإنمائية الأفريقية، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٢١ - **تحث** على الدعم المتواصل لتدابير مواجهة تحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف الديون وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا؛

٢٢- **تقر** بأن أفريقيا التي تعتبر من أقل المناطق إسهاما في تغير المناخ هي من أكثر المناطق تأثرا وتعرضا للآثار السلبية الناجمة عنه وتدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو إلى دعم أفريقيا فيما تبذله من جهود للتكيف وذلك بطرق منها نقل التكنولوجيات وبناء القدرات وتوفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها؛

٢٣ - **تكرر التأكيد** على أنه يتعين على جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية مواصلة الجهود لزيادة الاتساق بين سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتقر بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي من خلال مبادرات مثل بناء قدرة أفريقيا على المنافسة وتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٢٤ - **تدعو** إلى حل شامل ومستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، بما في ذلك إلغاؤها أو إعادة جدولتها لصالح البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي لا تنطبق عليها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تعاني من أعباء ديون لا تطاق وتشدد على أهمية توافر القدرة على تحمل الديون؛

٢٥ - **تلاحظ مع القلق** الانخفاض المستمر في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بالرغم من التعهدات التي أعلنت عنها مؤخرا مجموعة البلدان الثمانية بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وتدعو في هذا السياق المجتمع الدولي، ولا سيما مجموعة البلدان الثمانية إلى الوفاء بالتزاماتها، وتحث المانحين كذلك على مواصلة تحسين نوعية المعونة وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة، الذي اعتمد في المنتدى الرفيع المستوى المعني بمسألة ”التقدم

المشترك نحو تعزيز فعالية المعونة: التنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج''، الذي عقد في باريس في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، وعلى كفالة تحويل الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تدفق فعلي في الموارد المالية إلى البلدان النامية؛

٢٦ - **تقر** بالحاجة إلى قيام المجتمع الدولي ببذل جهود متواصلة لزيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة والمحلية والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

٢٧ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو إلى تشجيع القطاعات الخاصة فيها على الاستثمار في أفريقيا، وأن تساعد البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي، من قبيل تشجيع التدفقات المالية الخاصة وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه، وأن تشجع وتيسر نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان الأفريقية بشروط ميسرة، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، وأن تساعد على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لصالح تنفيذ الشراكة الجديدة بما يتسق مع أولويات وأهداف تلك الشراكة، وبغية النهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٢٨ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في مجال وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وأن تولي مزيدا من التوكيد على رصد وتقييم وتعميم فعالية أنشطتها دعما للشراكة الجديدة؛

٢٩ - **تدعو** الأمين العام، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى أن يحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية لتنفيذ مبادرات سريعة الأثر من خلال أمور منها مشروع قرى الألفية، وتطلب إلى الأمين العام أيضا أن يضمن تقريره تقييما لتلك المبادرات السريعة الأثر؛

٣٠ - **تؤكد من جديد** قرارها القاضي بعقد اجتماع رفيع المستوى، في حدود الموارد المتاحة، بشأن ''احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتى الالتزامات والتحديات وطريقة التقدم للأمام''، في دورتها الثالثة والستين؛

٣١ - **تؤكد** الحاجة إلى إجراء مشاورات وثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات دون الإقليمية في مجال التحضير للاجتماع الرفيع المستوى؛

٣٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

٣٣ - **تكرر** دعوتها إلى منظومة الأمم المتحدة بإدماج الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في صلب جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية؛

٣٤ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه؛

٣٥ - **تعرب عن قلقها** إزاء بقاء وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا شاغرة وتطلب في هذا السياق إلى الأمين العام أن يعين في أقرب وقت ممكن، مستشارا خاصا لشؤون أفريقيا، وفقا لقرارها ٧/٥٧؛

٣٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في الشراكة الجديدة.